قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الصناعة التحويلية كخيار إستراتيجي للتنويع الاقتصادي في الدول العربية "مع الإشارة الى حالة الجزائر ـ المغرب وتونس"

Manufacturing as a strategic choice for economic diversification in Arab countries "With reference to the case of Algeria - Morocco and Tunisia"

بن موسى بشير [1] * ، نصير أحمد[2] ، زين يونس
[1] جامعة الوادي، الشهيد حمه لخضر – الجزائر
[2] جامعة الوادي، الشهيد حمه لخضر – الجزائر
[3] جامعة الوادي، الشهيد حمه لخضر – الجزائر

Key words:

Industrial Sector, Manufacturing, Economic Diversification, Arab economy, Maghreb economy, Diversify The Productive Structure.

Abstract

The study aims at identifying the possibilities available in the industrial sector in general and the manufacturing industries in particular. The latter plays a major role in the economies of the Maghreb countries in terms of diversification of revenues through export diversification and reducing the unemployment rate through the jobs they provide. The study aims to give a precise definition of the term economic diversification and its indicators, the reality of economic diversification in the Arab countries and the position of the Maghreb countries, and the exposure to measuring the economic performance of the manufacturing industry through the contribution of manufacturing to GDP, Of added manufacturing in the Arab Maghreb countries.

The study concluded that the manufacturing industry in the Maghreb countries is characterized by a set of characteristics namely geographical concentration and non-diversification in the production structure and export orientation in some countries, with the need to diversify the productive structure of the manufacturing industries and upgrade the level of these industries to the intermediate, final and specialized industries, From a steady increase in value added that reflects the extent to which these countries benefit from their economic wealth.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :05-08-2019
تاريخ المراجعة: 12-10-2019
القبول : 07-05-2020

الكلمات المفتاحية:
القطاع الصناعي،
الصناعة التحويلية،
التنويع الاقتصادي،
الاقتصاد العربي،
الاقتصاد المغاربي،
تنويع الهيكل الانتاجي.

ملخص

تهدف الدراسة الى معرفة إمكانيات المتاحة في القطاع الصناعي عموما وصناعات التحويلية بالخصوص، بحيث أن هذا الأخير يلعب دورا رئيسيا في اقتصاديات الدول المغاربية من حيث تنويع العوائد من خلال تنويع الصادرات والعمل على تخفيض نسبة البطالة من خلال مناصب الشغل الذي يعمل على توفيرها ، وسنتعرض في هذه الدراسة الى اعطاء تعريف دقيق لمصطلح التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، وواقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية وموقع الدول المغرب العربي، والتعرض إلى قياس الأداء الاقتصادي للصناعة التحويلية عن طريق مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، وهيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي.

وخلصت الدراسة الى أن الصناعة التحويلية بالدول المغاربية تتصف بمجموعة من الخصائص هي التركز الجغرافي وعدم التنوع في الهيكل الإنتاجي والتوجه للتصدير عند بعض الدول، مع ضرورة تنويع الهيكل الإنتاجي لصناعات التحويلية والارتقاء بمستوى هذه الصناعات الى مرحلة الصناعات الوسيطة والنهائية والمتخصصة وذلك نظرا لما يؤدي إليه هذا الارتقاء من زيادة مضطردة في القيمة المضافة التي تعكس مدى استفادة هذه الدول من ثرواتها الاقتصادية.

* Corresponding author at: Hama lakhder University of El Oued. ALGERIA
Email : necir-ahmed@univ-eloued.dz

1ـ مقدمة

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين والمهتمين، خاصةأصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، وبالدرجة الأولى الدول الريعية التي تعاني من اختلالات حادة في هياكل اقتصاداتها، الناجمة عن اعتمادها على إيرادات الموارد الطبيعية، وتتجلى خطورة ذلك في اعتمادها على النفط من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، وما يجري من تقلبات حادة من حين إلى آخر، مما يحتم على هذه الدول أن تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية في هياكلها الاقتصادية بالاعتماد على إمكانياتها المختلفة وخبرة وكفاءة خبرائها لضمان ديمومة النمو الاقتصادي.

وفي أوائل تسعينات القرن العشرين،حدّدت غالبية الدول العربية والمغاربية بالخصوص ثلاث تحوّلات مترابطة في مجال السياسات الاقتصادية بهدف تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة. ويتعلق الأمر بالانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتخم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس للنمو،ومن اقتصادات مغلقة تعتمد فيشكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخر تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي،ومن اقتصادات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات،إلى أخرى أكثرتنوّعاً.[1]

ولم تشهد البنيات الإنتاجية في البلدان العربية إلا القليل من التنويع على مدى السنوات الثلاثين الماضية. بيدأن القطاع الزراعي تقلّص حجمها لنسبي كماحدث في مناطق أخرى، ولمرتفع حصة قطاع الصناعات التحويلية إلا نادرا،فيما انكمش الحجم النسبي لقطاع الخدمات.

ويلعب قطاع الصناعة التحويلية دورا رئيسيا في اقتصاديات الدول المغاربية من حيث تنويع العوائد من خلال تنويع الصادرات والعمل على تخفيض نسبة البطالة من خلال مناصب الشغل الذي يعمل على توفيرهاعلى الرغم من تنوعه واعتماد الكثير من الدول في اقتصاداتها على هذا القطاع الذي يعبر على مستوى تقدمها، بالرغم من ضيق مجال الصناعة التحويلية لدول المغرب العربي ومحدودية تنوعه، وضعف قواعده الإنتاجية إذا ما استثنينا نسب التفاوت التي تميز تونس والمغرب على باقي دول الإقليم، التي يعتمد اقتصاداها بنسب كبيرة على عوائد الموارد الطبيعية. لكن في مجملها تعتبر محتشمة إذا ما قورنت بالصناعة التحويلية في الدول المتقدمة، رغم أهميتها في اقتصاديات الدول، الا أن نسبة مساهمتها في التنمية الاقتصادية ضلت ضعيفة، ودون مستوى المقومات التي تزخر بها دول المنطقة.

ومماسبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما مدى نجاح استراتيجية الاعتماد على قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق مساهمة نسبية طويلة الآجال للتنويع الاقتصادي للدول المغاربية؟

وللإجابة عن هذا السؤال المحوري قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية وموضع دول المغرب العربي؟
- هل الواقع الاقتصادي للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي يعكس ايجابية مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي التحويلي؟
- ما مدى مساهمة الدول المغاربية في تطوير قطاع الصناعة التحويلية كقاطرة لتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي؟

الدراسات السابقة

1- دراسة حنيش أحمد، مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر 06/07/نوفمبر 2018 وتمثل هدف الدراسة في ابراز مدى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

2- دراسة علي إسماعيل عبد المجيد، تنويع الاقتصاد العراقي الممكنات و المقترحات، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث/علمي/2018، حيث هدف البحث الى دراسة السياسات والوسائل الممكن اتباعها بغية الوصول بالاقتصاد العراقي لتنويع قاعدة الإنتاج من خلال تحقيق التحولات والتغيرات الهيكلية في اقتصاده وكذا ابراز أولوية قطاع الصناعة التحويلية في ذلك.

3- دراسة قريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، سنة 2008، وتمثل هدف الدراسة في ابراز أهمية الصناعة التحويلية في تنويع هيكل الصادرات ليتحرر الاقتصاد من تبعيته للمحروقات، وكذا أهميته في النسيج الصناعي بشكل خاص والاقتصادي بشكل عام من خلال انعكاساته على المؤشرات الاقتصادية.

2. المحور الأول: الخلفية النظرية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

1.2مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

يعرف "التنويع" بطرق عديدة تختلف باختلاف مجال التطبيق فالتنويع الاقتصادي يعرف بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق

أو قطاع أو منتج واحد.[2]

بمعنى أخر التنويع الاقتصادي قد يقصد به تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.

كما ينطوي مفهوم التنويع الاقتصادي أيضا أهمية إشراك القطاع الخاص وإعطائه دورا يتناسب وحجم الاقتصاد المعني والفرص المتاحة فيه، ويعني التنويع الاقتصادي بالنسبة لخبراء الأمم المتحدة تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والتخلي عنى الدور القيادي للقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة.[3]

2.2 مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي[4]. المقياس الأول هو مقياس هرفندل- هيرشمان Herfindal- Hirshman، والمقياس الثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف Fladimur-Cossouv

1.2.2.مقياس هرفندل- هيرشمان:(Herfindahl- Hirshman)هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد – من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum(xi/x)2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث H.H :مؤشر هيرفندل- هيشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا(كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا(كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة). ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi:الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

x:الناتج المحلي الإجمالي .PIB

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

2.2.2.**مقياس فلاديمير كوسوف**: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$cos = \frac{\sum ai \times bi}{\sqrt{\sum ai^2}\sqrt{\sum bi^2}}$$

حيث :

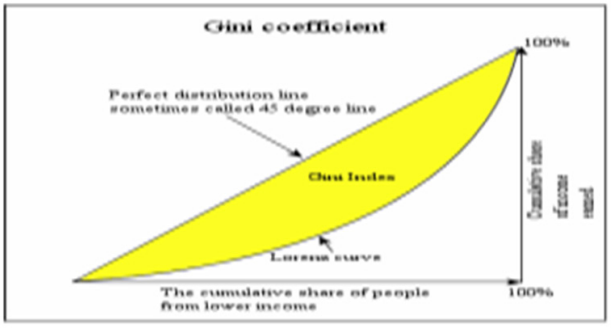
ai:الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

bi:الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos:مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية فيالاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

3.2.**معامل التركز** concentration coefficient :ويستند معامل التركز على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها، يعتبر مؤشر جني Gini index من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورنزLorenz curve، ويقاس مؤشر جني بالنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.[5]

الشكل رقم(1): معامل جيني ومنحنى لورنز



Graphical representation of the Gini coefficient

Source:Gini coefficient Calculation, National Chengchi University,Available online www.google.com

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جني منها:[6]

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n}(X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث X_K التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي Y_K التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) بينما يدل nعلى عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة

في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عد المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 0.7-0.5 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.25 -0.5 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25.

4.2. **مؤشر تركز الصادرات**: يعددليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي فيالبلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينمايقيسدليل التنوع انحراف Diversification Index، حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:[7]

$$D_J = \frac{\sum_I | H_{IJ} - H_I |}{2}$$

H_{JI}:تمثل حصة صادرات السلعةIمن إجمالي صادرات الدولةJ

H_I: تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم .

ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصلالدليل إلى 0 يتطابقهيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابلدليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وتتراوح قيمةدليل التركز بين (0-1) ويرمز 1 إلى تركز تام للصادرات المحلية.[8]

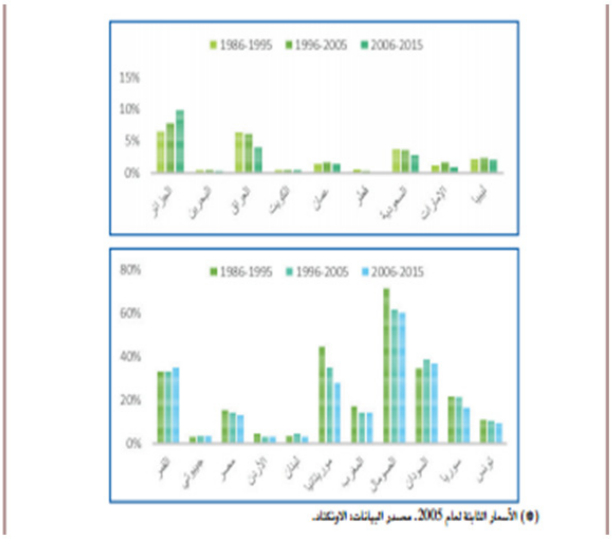
3.المحور الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية وموقع الدول المغرب العربي

1.3 تنويع القاعدة الإنتاجية

تتضمن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد، وقد يتم إنجاز توزيع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم المؤشرات لتبين مدى تنويع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية.[9]

1.1.3.**تنويع القطاع الزراعي** : ولعل أبرز ما تظهره البيانات الخاصة بالأداء القطاعي في الدول العربية بصفة عامة والدول المغاربية خاصة، هي ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في جل الدول العربية ، باستثناء بعض الدول مثل الصومال والسودان وجزر القمر وموريتانيا ، والتي لازال اقتصادها في المراحل الأولى من التحول الهيكلي المرتبط بانتشار الزراعة التقليدية ، أما في الدول العربية الأخرى فإن تراجع قطاع الزراعة قد لا يكون حتما نتاج تحول هيكلي بقدر ما يرجع الأمر إلى القيود المتعددة التي تحد من نمو الزراعة مثل الظروف البيئية القاسية وشح المياه وتراجع الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني الشديد، وتعتبر الدول الخليجية الأقل في هذا النطاق حيث لم تتجاوز في السنوات الأخيرة حصة الزراعة 2 % من إجمالي القيمة المضافة (السعودية 3%)، وتبقى الجزائر البلد الوحيد من بين الدول المصدرة للبترول التي شهد فيها هذا القطاع تطورا ملموسا ، حيث تضاعفت مساهمته مقارنة مع فترة الثمانينات من القرن الماضي والتي كانت تناهز حوالي 5 %، وقد ساهم في ذلك تراجع التصنيع منذ منتصف الثمانينات وتكثيف جهود التنمية الزراعية من خلال تطبيق " المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية" ،الذي أطلق في عام 2000 والذي مكنها من تطور الإنتاج الزراعي خاصة في بعض القطاعات كالحبوب والخضروات والفاكهة ، والمبينة في الشكل الموالي الذي يمثل مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية وموضع الدول المغاربية .[10]

الشكل رقم(01): مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية وموضع الدول المغاربية



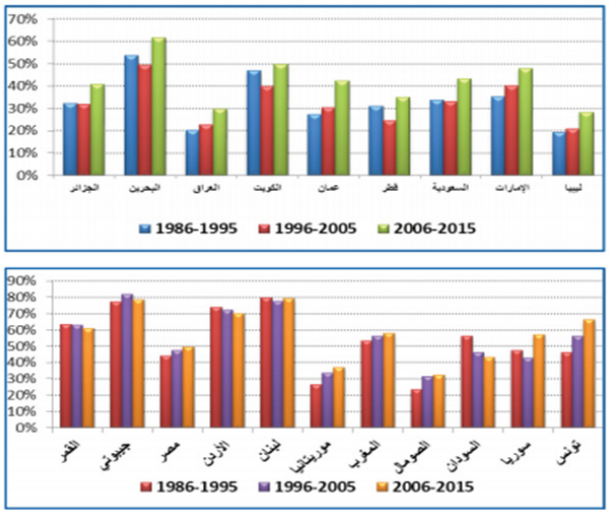
المصدر: المعهد العربي للتخطيط،تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الكويت، ص:67.

بصفة عامة يلاحظ تواضع إنتاج القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي في الدول العربية عموما والدول المغرب العربي خصوصا، والتي تتركز الإنتاج والصادرات في عدد محدود من المنتجات من الخضر والفواكه وفي بعض الدول كمصر والمغرب والجزائر والسودان وتونس والعراق وسوريا ولبنان والأردن ، ويعود هذا التواضع أساسا لإنخفاض الإنتاجية والناجمة بدورها عن الصعوبات التي يعرفها القطاع والتي تتمثل في تواجد معظم البلاد العربية في مناطق جافة أو شبه

جافة ، وتصحر عدد كبير من الأراضي ، وندرة المياه ، إضافة إلى تراجع الاهتمام عموما بتنمية الزراعة في الوطن العربي مقارنة بالقطاعات الأخرى.[11]

2.1.3.**تنويع قطاع الخدمات**: رغم أن السمة الواضحة للاقتصاديات الحديثة في الدول المتقدمة والصاعدة هي إرتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الإنتاجية القابلة للاتجار ذات القيمة المضافة العالية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص الدول العربية فإن ارتفاع نسبة قطاع الخدمات ليس مؤشرا لبلوغ مستوى من التنمية تكون فيه الخدمات الإنتاجية والشخصية والترفيهية هي الدافع للنمو الاقتصادي، وقد يرجع إرتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الدول العربة إلى ضعف القطاع الصناعي وارتفاع نسبة الخدمات غير التجارية مثل الإدارة والدفاع و الصحة العامة والتعليم ، وكذلك خدمات التجارة والتوزيع والخدمات العقارية ، ويرجع ضعف الخدمات التجارية القابلة للاتجار إلى ضعف الصناعة والبنية التحتية والتي تولد طلبا مهما لهذا النوع من الخدمات .[12]

الشكل رقم (02): **مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة في الدول العربية وموضع الدول المغاربية للفترة**1986-2015

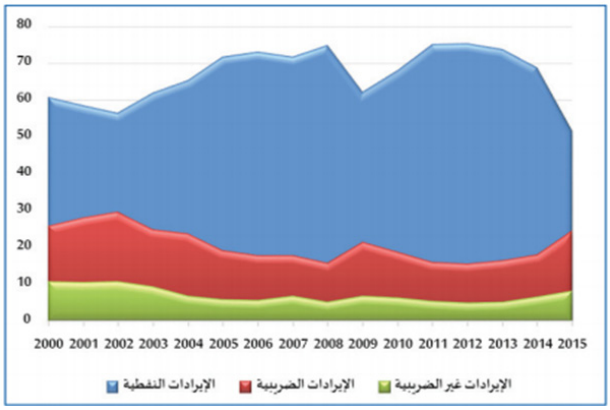


المصدر:المعهد العربي للتخطيط،تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الكويت، ص:68.

يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الأنشطة الاقتصادية لأغلب الدول العربية، وتبرز في هذا النطاق كل من لبنان وجيبوتي والأردن وجزر القمر وتونس والمغرب وكذلك بعض الدول النفطية، والتي شهدت تسارعا قويا في تنمية قطاع الخدمات الذي عرف متوسط نمو سنوي قدره 4.88%خلال الفترة1981-1991،و11%خلال الفترة 1991-1999 ، و12.07%خلال الفترة 1999-2014،[13]وقد حقق قطاع الخدمات في تونس خلال المخطط العاشر نموا بنسبة 7.2 % بالنسبة للخدمات المسوقة و4.6% بالنسبة للخدمات غير المسوقة، وهو نسق أسرع من نسق تطوّر الناتج المحلي الذي بلغ 4.7% خلال نفس الفترة، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 حوالي 56.6 %، ومن المنتظر أن ترتقي هذه الحصة الى نسبة 60.9%سنة 2011 وحوالي 64.2% سنة 2016.

3.1.3. **تنويع في هياكل الإيرادات العامة**: ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة مرتكزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم زاد إحتمال تعرض الموازنة العامة وإيراداتها للإنخفاض والتقلب، لاسيما في حالة مواجهة ظروف تقليدية مثل الصدمات والأزمات الداخلية أو الخارجية.[14]

الشكل رقم (03): **هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية للفترة** 2000-2015



المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد،صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2016.

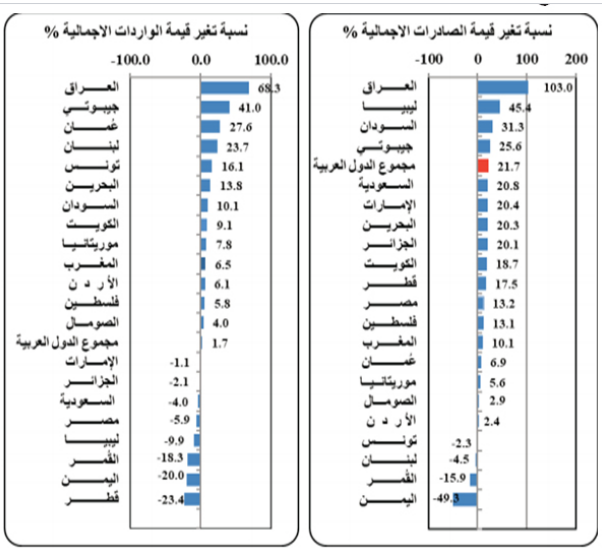
وقد أظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية تركزها إلى حد بعيد على الإيرادات النفطية، والتي عادة ما تتراوح بين 60 % إلى 70%من إجمالي تلك الإيرادات وبلغت هذه النسبة أقصاها لتبلغ حوالي 75% من إجمالي الإيرادات لاسيما خلال الفترة 2011-2013، التي شهدت إرتفاعا عاليا في أسعار النفط قبل أن تتراجع لنحو50% في عام 2015نتيجة الانخفاض الكبير لهذه الأسعار.

2.3.**تنويع الصادرات السلعية**: ارتفعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2017 بنسبة بلغت نحو 21.6 % بفضل تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ قيمتها 5.955 مليار دولار مقارنة مع نحو6.785 مليار دولار في عام2016 مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادراتالعالمية لتبلغ نحو 4.5 %في عام 2017 مقابل 7.4 %خلال العام السابق .

كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية ، بنحو1.7 %لتبلغ 8080.1 مليار دولار خلال عام2017مقارنة بنحو 794.4 مليار دولار في العام السابق ، ومن ثم لم يحدث

تغير كبير في وزن الواردات الإجمالية العربية إلى إجمالي قيمة الواردات العالمية ، يعزى هذا الارتفاع المحدود في قيمة الواردات إلى تأثر مستوى الطلب المحلي ، لمحاولة عدد من الدول تقليص مستويات الإنفاق العام ، وأيضا بسبب السياسات التقشفية التي اتبعتها بعض الدول العربية النفطية وكذلك إنعكاسلإنخفاض أسعار الصرف في عدد من الدول العربية التي تنفذ برامج إصلاح إقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي[15]، والشكل الموالي يمثل أداء التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية وموضع الدول المغاربية لسنة 2017

الشكل رقم (04): **أداء التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية وموضع الدول المغاربية لسنة** 2017



المصدر:صندوق النقد العربي، تقرير العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية 2018 الفصل الثامن، أبو ظبي، الامارات العربية، ص:155.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى عام 2017 ، فقد إرتفعت قيمة صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية ، فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط فقد حققت نسب إرتفاع متباينة ، فقد إرتفعت بمقدار الضعف تقريبا في العراق لتبلغ حوالي 57.6 مليار دولار ، كما وصلت نسبة الارتفاع في ليبيا إلى نحو 45.4 %، كما وصلت إلى 20.8%بالسعودية ونحو 20.4% في الامارات العربية ، وحققت مانسبته18.7 % في الكويت ووصلت إلى 17.5% في قطر المصدرة للنفط بشكل إيجابي نتيجة تعافي أسعار النفط ، بينما حققت صادرات مصر إرتفاعا بلغت نسبته 2.13%، وموريتانيا بنسبة 6.5%، في حين إنخفضت صادرات تونس بنسبة 3.2. %أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2017، فقد ارتفعت قيمة الواردات في الدول العربية بشكل عام بنسبة 7.1% ، وانقسمت الدول العربية ما بين دول انخفضت وارداتها ويبلغ عددها ثمانية دول وجاء على رأسها قطر حيث إنخفضت وارداتها بنسبة4.23%، يليها اليمن التي تراجعت وارداتها بنسبة 0.20 %، ثم جزر القُمر بنسبة 3.18%، وليبيا بحوالي9.9 %، ومصر بنحو 9.5%، والسعودية بنحو 0.4 %، والجزائر بنحو 1.2% ، والإمارات بنحو 1.1%.

1.2.3. **الدلالات الكمية لقياس التنويع في الصادرات العربية** : هناك العديد من المؤشرات التي قد تعطي فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات ، ويعتبر مؤشر مقياس هرفندل-هيرشمان (Herfindal- Hirshman)من أبرز المؤشرات وأكثرها إستخداما في أدبيات قياس التنويع للصادرات، إلى جانب مؤشرات أخرى مثل جيني وتايل(Ginin ,Theil)، ويعكس مؤشر هيرشمان درجة إعتماد صادرات دولة ما على عدد قليل من المنتجات (التركيز) أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين (تنويع الأسواق)، كما يبين مدى اختلاف وتنوع أو تشابه هيكل الصادرات فيها عن هيكل صادرات حصة الصادرات العالمية من تلك السلع في الصادرات على مستوى العالم ، وتتراوح قيمة المؤشر من 0 و1 بحيث كلما اقترب من 1 كلما قلت درجة تنوع الصادرات وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير[16]، والجدول الموالي يمثل تطور مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات لدول المغاربية ودول عربية مختارة وفق مؤشر هرفندل- هيرشمان للفترة 2016-2012

الجدول رقم (01): **تطور مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات لدول المغاربية ودول عربية مختارة وفق مؤشر هرفندل- هيرشمان للفترة** 2016-2012

المؤشر / الدولة	2012			2016		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
تونس	226	0.157	0.53	215	0.134	0.519
الجزائر	98	0.54	0.724	93	0.489	0.816
المغرب	229	0.16	0.653	225	0.175	0677
ليبيا	140	0.821	0.784	113	0.542	0.832
موريتانيا	88	0.506	0.835	80	0.360	0.834
الأردن	234	0.164	0.623	213	0.164	0.651
الامارات	259	0.429	0.553	259	0.227	0.543
مصر	242	0.178	0.539	238	0.154	0.581
العالم	260	0.089	0.000	260	0.062	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:
-برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)، "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيفSTIC0.3

حققت دولة الامارات أفضل قيمة في مؤشر التركز لعام 2016 بلغت 0.227 وذلك نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات

النفط من إجمالي صادرات الامارات وبالتالي تحسن مؤشر التركز، كما جاءت قيمة التركز لكل من تونس والمغرب 0.134 و0.175 على التوالي.

2.2.3. الدلالات النوعية لقياس التنويع في الصادرات العربية: لتجاوز هذه النواقص في منهجية احتساب مؤشر مقياس هرفندل- هيرشمان، يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الأخرى التي تعطي فكرة أوضح عن نوعية وجودة الصادرات في البلدان العربية، أبرزها نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات، والمحتوى التكنولوجي لهذه الصادرات، فبالنسبة للمؤشر الأول، يتبين مرة أخرى بأن الدول التي أشارت المؤشرات السابقة بأنها تشهد بعض التنويع الاقتصادي هي نفسها، ولتحديد المحتوى التكنولوجي للمنتجات المصدرة، تم الأخذ بالاعتبار خمس فئات وهي :(التكنولوجيا المالية، والمتوسطة، والمنخفضة والمنتجات الأولية، والمواد الطبيعية)، ويمكن هذا المؤشر من تحليل مساهمة التكنولوجيا في تطور مكونات سلة صادرات ما على مدى السنين وبصفة عامة ، يتضح بأن صادرات أغلب الدول العربية تشهد ضعفا كبيرا على مستوى المحتوى التكنولوجي .[17]

3.3.3. التنويع الموسع والمكثف للصادرات في الدول المغاربية: قد تشير بعض المؤشرات إلى تنويع لصادرات بعض الاقتصاديات المغاربية، لكنها لا تحدد مصدر هذا التنويع، وهل يتعلق الأمر بتصدير منتجات جديدة أو بتسويق منتجات نحو شركاء تجاريين جدد، أو بكلا الأمرين معا.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجية حديثة لقياس التنويع وتحديد مصادره، وذلك من خلال قاعدة بيانات ممتدة لكافة دول العالم، وتم قياس وتقييم التنويع في الصادرات،إستنادا لمؤشرين فرعيين أساسين وهما :[18]

- **التنويع الموسع للصادرات** (diversification export Extensive): يعكس هذا المؤشر الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين.
- **التنوع المكثف للصادرات** (Intensive export diversification): فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين، وكلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى، ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين، هذا بالرغم من أنه قد يصدر الكثير من السلع المختلفة أو يتاجر مع العديد من الدول.

وعند تطبيق هذه المنهجية على الدول المغاربية وعدد من الدول العربية ودول المقارنة للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2010، يتضح أن عدة دول مغاربية أو عربية تحسنت بشكل ملحوظ خلال الفترة، والجدول الموالي يمثل التنويع الموسع والمكثف للصادرات طبقا لمنهجيةصندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (02) التنويع وسع والمكثف للصادرات طبقا لمنهجية صندوق النقد الدولي للفترة 1980-2010

	مؤشرات التنويع						تغير المؤشرات مابين 1980 و2010		
	المؤشر الكلي للتنويع		التنويع الموسع		التنويع المكثف		مؤشر التنويع	التنويع الموسع	التنويع المكثف
	1980	2010	1980	2010	1980	2010			
الجزائر	5.56	5.38	0.59	0.56	4.97	4.82	-0.18	-0.02	-0.16
تونس	3.95	2.63	0.80	0.39	3.15	2.24	-1.32	-0.41	-0.91
المغرب	3.38	2.89	0.53	0.20	2.85	2.69	-0.50	-0.33	-0.16
ليبيا	6.18	5.96	1.49	1.17	4.69	4.78	-0.23	-0.32	0.09
موريتانيا	5.68	4.88	0.19	0.15	5.49	4.73	-0.80	-0.04	-0.76
الامارات	5.81	3.57	0.03	0.01	5.78	3.56	-2.24	-0.02	-2.22
قطر	6.25	4.67	2.99	0.36	3.26	4.31	-1.58	-2.64	1.05
تركيا	2.80	1.76	0.49	0.10	2.32	2.62	0.18	0.39	-0.66
الصين	1.81	1.97	0.32	0.29	1.92	2.16	0.15	-0.03	0.24

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي.

والملاحظ أن دولة الامارات أن مساهمة التنويع المكثف بشكل كبير في التنويع الذي شهدته الدولة خلال فترة الدراسة ،أما في دولة قطر ،فقد كان للتنويع الموسع دورا بارزا في تحسن مستوى تنويع صادراتها لكن في نفس الوقت إرتفعت قيمة مؤشر التنويع المكثف ، مما يشير إلى زيادة في نسبة التركز على مستوى بعض المنتجات والأسواق الخارجية ، أما فيما يخص الدول المغاربية المتنوعة ، فقد كان للتنويع المكثف دور أكبر في تحسن مستوى تنويع الصادرات كما في تونس، مع وجود مساهمة للتنويع الموسع ، ولكن بنسبة أقل ، مقابل ذلك ففي حالة الجزائر و المملكة المغربية كانت المساهمة أكبر مقارنة مع تلك التي تتعلق بالتنويع المكثف ، أما على المستوى الدول المقارنة ،فقد أظهرت البيانات تميز أغلب الدول الناشئة بمساهمة كلا المؤشرين في زيادة نسبة تنويع الصادرات باستثناء حالة " الصين"، التي شهدت تراجعا نسبيا في مستويات التنويع ، وهو الأمر الذي يفسر بتوجهها بعد مرحلة كبيرة من التنويع ، نحو التركيز والتخصص في إنتاج وتصدير فئة معينة من السلع والبضائع.

والملاحظ أن دولة الامارات أن مساهمة التنويع المكثف بشكل كبير في التنويع الذي شهدته الدولة خلال فترة الدراسة ،أما في دولة قطر ،فقد كان للتنويع الموسع دورا بارزا في تحسن مستوى تنويع صادراتها لكن في نفس الوقت إرتفعت قيمة مؤشر التنويع المكثف ، مما يشير إلى زيادة في نسبة التركز على مستوى بعض المنتجات والأسواق الخارجية ، أما فيما يخص الدول المغاربية المتنوعة ، فقد كان للتنويع المكثف دور

أكبر في تحسن مستوى تنويع الصادرات كما في تونس، مع وجود مساهمة للتنويع الموسع ، ولكن بنسبة أقل ، مقابل ذلك ففي حالة الجزائر و المملكة المغربية كانت المساهمة أكبر مقارنة مع تلك التي تتعلق بالتنويع المكثف ، أما على المستوى الدول المقارنة ،فقد أظهرت البيانات تميز أغلب الدول الناشئة بمساهمة كلا المؤشرين في زيادة نسبة تنويع الصادرات باستثناء حالة " الصين"، التي شهدت تراجعا نسبيا في مستويات التنويع ، وهو الأمر الذي يفسر بتوجهها بعد مرحلة كبيرة من التنويع ، نحو التركيز والتخصص في إنتاج وتصدير فئة معينة من السلع والبضائع.

4. المحور الثالث: واقع الصناعة التحويلية (الجزائر، تونس، المغرب)

يلعب قطاع الصناعة التحويلية دورا رئيسيا في اقتصاديات الدول من حيث تنويع العوائد من خلال تنويع الصادرات والعمل على تخفيض نسبة البطالة من خلال مناصب الشغل الذي يعمل على توفيرها وسنتعرض في هذا المحور من خلال قياس الأداء الاقتصادي للصناعة التحويلية عن طريق مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، والتعرض الى هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دول المغرب العربي وانعكاسها على سوق العمل.

1.4. القيمة المضافة للصناعة التحويلية في (الجزائر، تونس، المغرب)

سنعمل على قياس مؤشر القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بالإضافة الى الإشارة الى قطاع الصناعة الاستخراجية المرتبط به كمدخلات لهذا القطاع،حيث شهد قطاع الصناعة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطور الهائل في الصناعات الاستخراجية مصحوب بتطور بطيء للصناعات التحويلية المرتبطة بها مستندة في ذلك التطور الأسعار العالمية للمواد الأولية وخاصة منها النفط والغاز وما أدى إلي انعكاسات إيجابية على دعم البنية الإنتاجية. فقد زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في بعض دول المغرب العربي ولو بنسب ضئيلة ومتفاوتة وهذا راجع الى طبيعة اعتماد بعض اقتصاديات الدول على عوائد ثرواتها الطبيعية،التي لم تستغل كمقومات في شكل مدخلات في تطور القطاع التحويلي رغم الأهمية التي يكتسيها فيتطور اقتصاديات الدول من حيث تنويع العائد بالإضافة الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق القدرة التنافسية التي تمثل القدرة في الاستمرارية عبر مراحل طويلة،وفي الجدول (03)نعرض القيمة المضافة للصناعة التحويلية لدول المغرب العربي ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي كالتالي:

الجدول رقم (03) **القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي لدول المغرب العربي للفترة** (1990، 1995، 2000، 2005، 2010، 2017) **الوحدة**: %

السنة / الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	12.9	9.8	5.8	4.8	4.8	4.2	4.3	4.4	4.7	5.3	5.3	5.2
تونس	17	18.9	18.5	17.3	18	17.5	17	16.8	16.8	16.5	16.3	16.4
المغرب	15.8	18.4	16.3	15	13.8	14.2	15.2	15.5	16.3	16.1	15.8	15.7

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات: - المعهد الوطني للإحصاء بتونس على الموقع الالكتروني:http://www.ins.tn
- الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر على الموقع الالكتروني:
http://www.ons.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels-de-.html

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تتفاوت من دولة الى أخرى حسب طبيعة اقتصادها كما هو ملاحظ بالنسبة للجزائر الذي يعتمد اقتصادها على القطاع الاستخراجي، خاصة سنتي 2012، 2013أين وصلت نسبة المساهمة فيها الى أدنى مستوياتها وهذا راجع الى ارتفاع أسعار البترول والمواد الأساسية، الذي ترتب عنه تفاعل عاملين هما:[19]

أ- عاملالسعر: حيث ارتفعت المنتجات البترولية بنسبة وبسرعة كبيرة مقارنة مع أسعار المواد المصنعة، التي ارتفعت بشكل بطيء نسبيا؛

ب- عامل حجم الإنتاج: فقد شجع ارتفاع أسعار المواد الأولية الهيدروكربونية والمواد الأساسية للقطاع الاستخراجي على زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة نصيبه في الناتج المحلي

2.4. هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية (الجزائر، تونس، المغرب)

تمثل هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية لدول المغرب العربي كل على حدى كالتالي:

1.2.4.الجزائر: يتمثل هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيما يلي:

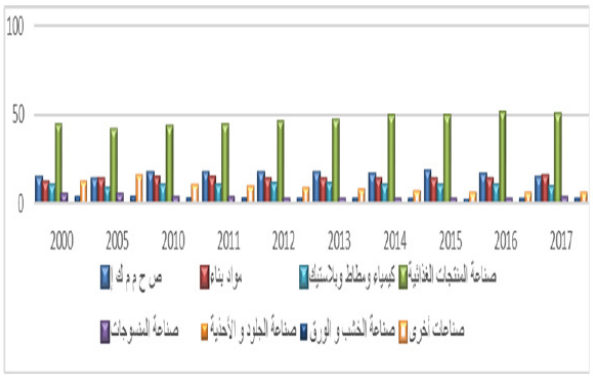
الجدول رقم (04) **هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الجزائر للسنوات** (2000، 2005، 2010، 2017) **الوحدة**: %

السنة / القطاع والنشاط القانوني	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ص. ح. م. م. ك. إ*	0.9	0.6	0.8	0.7	0.7	0.7	0.8	0.9	0.8	0.8
مواد البناء	0.7	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.8	0.8	0.8
كيمياء والمطاط والبلاستيك	0.6	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
صناعة المنتجات الغذائية	2.1	2	2	1.9	2	2.1	2.3	2.6	2.6	2.6
صناعة المنسوجات	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
صناعة الجلود والأحذية	0.1	0.04	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
صناعة الخشب والورق	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
صناعات أخرى	0.8	0.7	0.5	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
مجموع المساهمات	**5.8**	**4.8**	**4.8**	**4.2**	**4.3**	**4.4**	**4.7**	**5.3**	**5.3**	**5.3**

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على:
Retrospective Des Comptes Economique De 1963 A 2014. Collections Statistiques N0 85. p : 15.16.17.18.
Les Comptes Economiques De 2015 a 2017. Collections Statistiques N0 824. p : 3.4.5.6.
على الموقع الالكتروني: ONS
*الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر في الناتج المحليمتواضعة ولا تتعدى 6% خلال الفترة (2000-2017)، وبلغت نسبة مساهمتها في الثلاثي الأول من سنة2018نسبة مساهمة قدرت ب 5.3%[20]حيث قدرت قيمتها بـ266.2 مليار دينار جزائري مقارنة بالثلاثي الأول لسنة 2017 أين بلغت قيمتها بـ252 مليار دينار جزائري، ويتمثل قطاع الصناعة التحويلية في عدد محدود من السلع وتختلف في نسبة مساهمتها لمجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية كما هو موضح في الشكل البياني كمايلي:

الشكل رقم هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج الحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للجزائر للسنوات (2000، 2005، 2010-2017).



المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات: الحوصلة الإحصائية أعداد متفرقة على الموقع الالكتروني www.ons.dz

من خلال عرض هيكل الصناعة التحويلية ومساهمة فروعها في هذا القطاع، على الرغم من تنوعه واعتماد الكثير من الدول في اقتصاداتها على هذا القطاع الذي يعبر على مستوى تقدمها، الا أنه في الجزائر يتميز بافتقاره لهذا القطاع من حيث التنوع والذي يعتمد على عدد محدود من الفروع التحويلية، بالإضافة الى ضعف مساهمته في تكوين القيمة المضافة لمجموع الصناعة التحويلية، وذلك راجع الى عدة أسباب أهمها:

- توفر المواد الأولوية أو الوسيطية التي تعتمد عليها في الإنتاج وكيفية استغلالها
- الإنفاق الاستثماري الموجه لهذا القطاع.
- ضعف التكوين الرأسمالي لهذا القطاع الذي يعمل على توسعه وبالتالي تطوره.

وتختلف نسبة مساهمه هذه الفروع باختلاف اعتمادها على وفورات الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من جهة بالإضافة الى قدم مزاولتها لبعض الأنشطة، الا أنها لازالت تتسم بالضعف الكمي التي يميزها، حيث أنها لم تستطع أن تعمل على صناعة سلع استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، كما أن تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة كالمواد الغذائية، و (ص.ح.م.ك)، والكيماويات والبلاستيك والمطاط لم تستطع التخصص فيها منذ بداية انطلاق العملية التنموية وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة عالية، بل انحصر تطورها بحسب الاستهلاك السائد في السوق المحلية والتوجه الى الداخل.

حيث تحتل الصناعة الغذائية المرتبة الأولى في مساهمتها لإجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية التي تلحظ تطور ونمو مستمر خلال الفترة (2000-2017) لتسجل نسبة مساهمة بحوالي 51% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية سنة 2016 أين بلغت 381647.1 مليون دينار جزائري من الإجمالي المقدر 767398.8 مليون دينار جزائري، كما يتميز هذا الفرع في معظمه لإدارة القطاع الخاص، في حين انخفضت حصة القطاع العام في هذه الصناعات بشكل كبير حيث انخفضت من 89% عام 2005 لتصل الى 16% عام 2007. يليها في الترتيب صناعة (ح.م.م.ك.إ) الذي حقق نمو مستمر حيث سجل نسبة مساهمة خلال الفترة لتصل الى 17.5% عام 2015، ويعزى هذا النمو الى ارتفاع الطلب القوي في قطاع التشييد والبناء، وتتميز (ص.ح.م.م.إ) باستحواذ القطاع العام بنسبة قدرت بحوالي 94%.

أما بخصوص صناعة مواد البناء فقد استمر في آدائه الجيد، وحققت صنعة الاسمنت في الجزائر نتائج مرموقة، بفضل ارتفاع الطلب المحلي عليها نتيجة الاستثمارات الخاصة الجديدة التي استقطبها هذا القطاع في السنوات الأخيرة، وكذا البرامج الكبيرة التي أعدت من طرف الحكومة الجزائرية في قطاع السكن والبنية التحتية. كما لصناعة الكيمياء والبلاستيك تعد من أربع الفروع الأولى في نسبة مساهمتها لإجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة قدرت ب 10.5% كحد أقصى عام 2013. أما باقي القطاعات التحويلية سجلت نمو سالبا خلال فترة الدراسة، ولم تتجاوز نسبة 24.5% من مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

ومما سبق نستنتج أن تطور قطاع الصناعة التحويلية مرتبط بنمو الطلب المحلي عليه وهذا الأخير مرتبط بتوسع الإنفاق الاستهلاكي المرتبط أصلا بالإيرادات النفطية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عند تحققه يتجه الطلب الى السلع ذات الجودة العالية التي تفتقر إليها معظم المنتجات المحلية، بالإضافة الى انخفاض تكلفتها مقارنة بالمنتجات المحلية.

كما يلعب الإنفاق الاستثماري الموجه دورا مهما في تطور الصناعات التحويلية وتطور تكوين رأسمالها، وحسب تقرير البنك المركزي فقد فقدت الصناعة العمومية أكثر من 80% من إمكاناتها منذ سنة 1989، وتقوم ثلاث قطاعات فقط باستخدام قدراتها الإنتاجية بمعدلات تفوق 70% والمتمثلة في النفط 95%، والتعدين واستغلال المحاجر 72.1%، ومواد البناء 72.7%. وهذا ما يبرزه معاناة هذا القطاع المتمثل في فقدان شركاته حيث تم انشاء 273 شركة تصنيع في القطاع

العام والخاص عام 2008 أي ما نسبته 5.4% من إجمالي الشركات وفي المقابل 629 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام 200021، ونظر للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية الجديدة في اطار البرنامج الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة (2012-2017)، وفي اطار التعاون و التبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا22، الذي يسعى في طياته تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي، إلغاء الحواجز الجديدة لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدانة، رفع مردودية الهياكل القاعدية. وفي سنة 2015 بلغ عدد المؤسسات الصناعة التحويلية 83701 مؤسسة ومثلت ما نسبته 15.6% من إجمالي المؤسسات.

2.2.4. **تونس**: يتمثل هيكل الصناعة التحويلية في عدد من الأنشطة التي تتميز بالتنوع والاختلاف في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعتبر من ركائز النمو الاقتصادي من حيث مساهمتها في السوق العمل وكذا ارتفاع وتنوع نسيجها الصناعي من حيث عدد المؤسسات سواء من حث المنتجات الداخلية أو المصدرة كليا، بالإضافة نمو مساهمة الاستثمار الأجنبي الموجه لتطور هذه الأنشطة من خلال البيئة المشجعة لذلك ويوضح لنا هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي

الجدول رقم :هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لتونس للسنوات (2000، 2005، 2010-2016) **الوحدة**: %

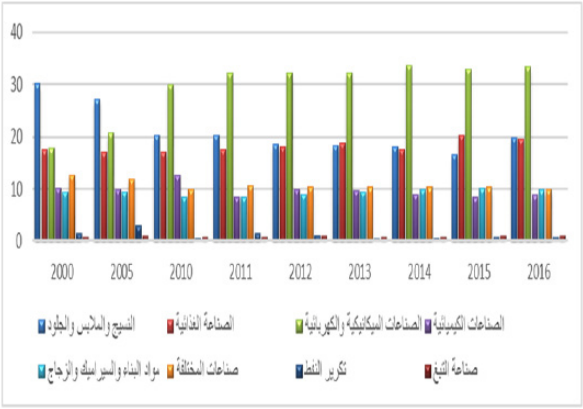
السنة / النشاط	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة الغذائية	3.3	2.9	3.1	3.1	3.1	3.1	3	3.3	3.2
صناعة التبغ	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
النسيج والملابس والجلود	5.6	4.7	3.7	3.6	3.1	3.1	3	2.7	2.7
صناعات المختلفة	2.4	2.1	1.8	1.9	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6
تكرير النفط	0.3	0.5	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	01
الصناعات الكيميائية	1.9	1.7	2.3	1.5	1.7	1.6	1.5	1.4	1.4
مواد البناء والسيراميك والزجاج	1.7	1.6	1.5	1.5	1.5	1.6	1.7	1.7	1.6
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	3.3	3.6	5.4	5.6	5.5	5.4	5.6	5.4	5.4
مجموع المساهمات	**18.5**	**17.3**	**18**	**17.5**	**17**	**16.8**	**16.8**	**16.5**	**16.3**

المصدر:من اعداد الباحثين استنادا على بيانات الحسابات الوطنية للمعهد الوطني للإحصاء بتونس على الموقع الالكتروني :
http://www.ins.tn/ar/themes/compte-de-la-nation

من عرض الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصناعة التحويلية في تونس يساهم في الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط الفترة (2000-2016) بنسبة قدرت بـ17.7%، وكانت أعلى نسبة مساهمة لها ب 19.5% سنة 2008، الا أن هذه النسبة أخذت بالانخفاض نتيجة الانخفاض في وتيرة النمو منذ أكتوبر 2008 بنسبة قدرت ب 4.2% مقابل 6.8% عام 2007 بسبب آثار الأزمة العالمية لسنة 2008 الذي أدى الى الانكماش الحاد في الطلب من الدول الأوروبية. إضافة الى التراجع في نسبة مساهمتها في الناتج الحلي كما هو موضح في الجدول، بالإضافة الى عدم الاستقرار الأمني أثناء الثورة وما خلفه من تبعات خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب من جهة، وارتفاع أسعار المواد الأولية النفطية الذي أثر بدوره على سياسات الإنتاج في الآونة الأخيرة من جهة أخرى باعتباره الوقود المحرك للصناعة التحويلية.

تتميز الصناعة التحويلية التونسية بتنوعها واختلاف أهميتها حيث تمثلت أبرز أنشطة في قطاع الصناعة التحويلية في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي تمثل ما نسبته حوالي 30% في المتوسط، لتصل أعلى نسبة لها سنة 2014 بـ33.7%. وتستحوذ على ما نسبته 24.2% من اليد العاملة المشتغلة في قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت 156000 عاملا من 644400 من إجمالي اليد العاملة في الصناعة التحويلية سنة 2017، وارتفعت نسبة التشغيل لهذا النشاط خلال الثلاثي الأول لسنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 بنسبة نمو قدرت ب 1.1% أي بـ152ألف عاملكما في الشكل رقم كالتالي:

الشكل رقم : نسبة مساهمة الأنشطة التحويلية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لتونس للفترة (2000-2016)



المصدر:من اعداد الباحثين بناءا على معطيات الحسابات الوطنية لفروع القطاعات الاقتصادية، المعهد الوطني للإحصاء، تونس على الموقع الالكتروني :
http://www.ins.tn/ar/themes/compte-de-la-nation

يليها في الترتيب حسب أهمية صناعة المنسوجات بنسبة قدرت بحسب متوسط الفترة بـ21.1%، رغم انخفاض نسبة مساهمتها كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة قدرت بـ30.2% سنة 2000 لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2015 قدرت بـ16.6%، وهذا بسبب الاعتماد القوي لنشاط المنسوجات والألبسة بالسوق الأوروبية، مما أدى الى تضرره بشكل مباشر على نشاط الإنتاج ووتيرة تصديره نتيجة تراجع الاستهلاك في المنطقة الأوروبية.

كما عرف مؤشر الإنتاج النشاط بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الموجهة له انخفاض عام 2008 من 73 مليون دولار عام 2007 ليصل الى 40 مليون دولار سنة 2008، وانخفضت بذلك نسبة

مساهمته في مجموع الصناعة التحويلية من 24.1% عام 2007الى 20.6% سنة 2008، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2016 أين سجل نسبة مساهمة في مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية قدرت بـ16.9%. وبالرغم من ذلك يبقى نشاط المنسوجات والألبسة والجلود القطاع الأول للصناعة في تونس ويظل مركز اهتمام استراتيجيات الحكومة التونسية، وأحد القطاعات الواعدة لها، بدخوله حيز التنفيذ الى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2008 بشكل كامل الا أنه ظل مقتصر على إنتاج المنسوجات والألبسة والأحذية التي تعاني من منافسة قوية على منتجات أوروبا وأوروبا الشرقية والصين والهند.

ومن الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية الصناعة الغذائية التي تعتبر ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الوطني، اذ يساهم بحوالي 3% في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر 95200 من اليد العاملة حسب تقديرات الثلاثي الأول من سنة 2018 أي بنسبة نمو قدرت ب 6.1% مقارنة بثلاثي الأول لسنة 2017، وقد بلغت مساهمته في مجموع الصناعة التحويلية ما نسبته 17.3% لمتوسط الفترة، وهذه النسبة مؤهلة للارتفاع لما به تونس من مزايا خصوصية تعمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال المكانيات التي تتوفر عليها تونس والمتمثلة في التالي:

- مناخ ملائم لتعاطي أنشطة الزراعات والغراسات البدرية والباكورات كمدخلات للصناعة الغذائية.
- موارد بشرية متخصصة وذات كفاءة عالية، حيث يتم سنويا تكوين 450 مهندس للسوق المحلية أو للتصدير بحيث لا تستغل تونس كامل الحصص المخصصة لها للتصدير نحو بلدان الاتحاد الأوروبي.
- موقع جغرافي قريب من أسواق الاستهلاك الكبرى خاصة أوروبا والدول العربية والإفريقية يساعد على نقل وشحن المنتجات الغذائية.
- حوافز للاستثمار تتراوح بين (7و40) %من كلفة المشروع حسب الأنشطة والوجهات ومكونات المشروع.

كذلك الأنشطة الأخرى كالصناعات الكيميائية، ومواد البناء والسيراميك والزجاج، والصناعات المختلفة التي تساهم في مجموع الصناعة التحويلية بنسب تتراوح بين (8-13) %، والتي تشكل نسبة 23.5% من مجموع طاقات اليد العملة من الصناعة التحويلية خلال الثلاثي الأول من سنة 2018.

3.2.4.**المغرب**: تشير بيانات الجدول أن الصناعة المغاربية متنوعة حيث تتألف من مختلف الفروع للصناعة التحويلية وذلك من خلال هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية التي تساهم بنسبة لا بأس بها في الناتج المحلي الاجمالي، ومن الملاحظ أيضا أن هذه النسب أخذت بالانخفاض خلال الفترة المدروسة حيث سجلت الصناعات الغذائية متوسط نسبة قيمة مضافة قدرت بـ5% خلال الفترة (2000-2016) لتسجل أدنى نسبة مساهمة لها سنة 2010 بـ 3.8% الا أنها في المجمل تتصدر بقية فروع الصناعة التحويلية. يليها في الترتيب حسب متوسط الفترة الصناعة الميكانيكية، المعدنية والكهربائية بنسبة قدرت بـ3.4%.

الجدول رقم : هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمغرب للسنوات (2000، 2005، 2010-2016)

الوحدة: %

السنة / النشاط	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصناعة الغذائية والتبغ	4.3	3.9	3.8	3.8	4.9	5.8	6.6	6	5.5	5.9
النسيج والملابس والجلود	3.8	2.9	2.3	2.1	1.8	1.7	1.7	1.6	1.7	1.7
الصناعة الكيميائية وشبه كيميائية	1.6	1.9	2.1	3	1.7	1.8	2	2.2	2.2	1.7
الصناعة الميكانيكية، المعدنية والكهربائية	3.1	3.3	3	2.9	3.7	3.4	3.3	3.6	3.6	3.6
الصناعات التحويلية الأخرى (ما في ذلك تكرير النفط)	3.4	3	2.6	2.4	3.2	2.9	2.7	2.7	2.7	2.4

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات تقرير الحسابات الوطنية، أعداد متفرقة، المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغاربية، على الموقع الالكتروني :
https://www.hcp.ma/Comptes-Nationaux_r96.ht

أما على صعيد القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية ونسبة مساهمتها في مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، التي تتميز بنوع من الاختلاف وذات أهمية اقتصادية في نمو الاقتصاد الوطني بشكل متقارب وبنسب بطيئة في النمو على غرار الصناعات الغذائية والتبغ، حيث تحتل الصدارة خلال الفترة الآخذة في الارتفاع

5. الخاتمة

أن الصناعات التحويلية في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) لم تأخذ المطلوب مكانها بعد في الخارطة الإنتاجية لهذه الدول، ولا زالت تعاني العديد من المشكلات، و قد تحددت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في أن المزايا النسبية التي تحضى بها الدول المغاربية في هذه الصناعة المهددة بالاندثارأو التذبذب، و ذلك بسبب ارتباطها بتقلبات أسعار المنتجات التي تعتمد على الصناعة التكنولوجية، ووفورات، التي تؤدي الى انخفاض إجمالي التكاليف الإنتاجية لهذه الصناعة عند الانتقال الى مراحل متقدمة منها ، إضافة الى بعض القواعد المتعلقة بالإغراق التي تهدد القدرة التنافسية لهذه الصناعة، ومن أهم النتائج التي تعرضنا إليها مايلي :

- إن صناعاتالتحويلية تمثل أهمية بالغة لاقتصادات الدول المغاربية وذلك من حيث إمكانية مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات وتعظيم العائد الاقتصادي للثروات المنتجات الزراعية والمناخية فضلا عن دورها المهم في زيادة درجة التشابك بين القطاعات الاقتصادية.
- إن صناعة التحويلية بالدول المغاربية تتصف بمجموعة

من الخصائص هي التركز الجغرافي وعدم التنوع في الهيكل الإنتاجي والتوجه للتصدير عند بعض الدول.

■ إن صناعة التحويلية بالدول المغاربية تعاني جملة من التحديات الداخلية والخارجيةأهمها ضيق الأسواق المحلية وتخلفأعمال البحث والتطويروسياسات الدول الصناعية فضلا عن بعض المشاكل التسويقية.

■ ضعف الارتباط بينها وبين قطاع الصناعة التحويلية وانخفاض التكلفة المتغيرة وقلة الاستثمارات وعدم التنوع في المواد الأولية.

ويمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات حول هذه الدراسة نوردها في الأتي :

■ العمل على اغتنام فرص السوق المغاربية لتوسيع هجوم الإنتاج الحالية وإقامة طاقات إنتاجية جديدة من الصناعات التحويلية بما يتوافق والفرص التسويقية الجديدة التي تتيحها السوق المغاربية الموحدة بما لذلك من أثر على القدرة التنافسية لهذه الصناعة .

■ ضرورة العمل على تنمية تجارتها البينية من منتجاتالصناعات التحويلية ، وذلك بإعادة توجيه تجارتها الخارجية الى السوق المغاربية كلما أمكن ذلك خاصة في ظل وجود طلب على المنتجات التحويلية اللامتناهية في هذه السوق.

■ ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير وذلك بتطوير قدراتها التكنولوجية والانتقال الى مراحل متقدمة من هذه الصناعة خاصة وان مساهمة العوامل المعرفية والتقنية في إجمالي تكاليف الإنتاج تزداد كلما انتقلنا الى مرحلة أرقى من هذه الصناعة.

■ ضرورة تنويع الهيكل الإنتاجي لصناعات التحويلية والارتقاء بمستوى هذه الصناعات الى مرحلة الصناعات الوسيطة والنهائية والمتخصصة وذلك نظرا لما يؤدي إليه هذا الارتقاء من زيادة مضطردة في القيمة المضافة التي تعكس مدى استفادة هذه الدول من ثرواتها الاقتصادية.

■ ضرورة تفعيل التجارة المغاربية البينية ومحاولة الاستفادة من السوق المغاربية في ظل التنافس الشديد والحماية التي تتسم بها السوق العالمية. وكذلك تفعيل العمل المغاربي المشترك من خلال المشروعات المشتركة في كافة المجالات.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المراجع

1. الحسن عاشي ، مقال بعنوان : التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل، على الرابط:-https://carnegie-mec.org/2013/10/29/ar-pub-53460 ، تاريخ الاطلاع : 2019/02/14 ، على الساعة 10:00، ص:01.

2. لزعر محمد أمين ،سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، دورة تدريبيه عبر الانترانت ، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع: http:// www.arab-api.org.

3. نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد ،متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد6، عدد خاص للمؤتمر العلمي الثاني ،2014، ص:467.

4. عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة1970-2004 ،أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص:94.

5. بن جليلي، رياض،توزيع الدخل وسياساته،(شريحة :مؤشرات قياس عدم العدالة)، دورة تدريبية عبر الانترنت لعام2007 ، المعهد العربي للتخطيط، متاحه على الموقع http://www.arab-api.org

6. Easypol.analytical Tools. Inequality analysis. Gini index. Available online : www.fao.org

7. Hela. Bouras. "Specialization and imperative of diversification for Tunisian economics.". Journal of Business Management and Economics Vol. 4(11). p. 249. November. 201Available online http://www.e3journals.org

8. عاطف لافي مرزوك،التنويع الاقتصادي. مفهوم وأبعاده في بلدان الخليج وممكن تحقيقه ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد الثامن ، العدد 31،كليةالإدارةوالاقتصاد - جامعةالكوفةالعراق2014

9. المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنمية العربية ، التنويع الاقتصادي : مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية ، الكويت ، ص:66.

10. نفس المرجع ونفس الصفحة .

11. نفس المرجع ، ص:67.

12. نفس المرجع ، ص:68.

13. براهيم بلقلة ، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57617

14. المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنمية العربية ، التنويع الاقتصادي : مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص: 74.

15. صندوق النقد العربي ، تقرير العربي الموحد ،التجارة الخارجية للدول العربية 2018، الفصل الثامن ، أبوظبي ، الامارات العربية ، ص:154.

16. المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنمية العربية ، التنويع الاقتصادي : مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص: 82.

17. نفس المرجع ، ص:83.

18. نفس المرجع ، ص:88.

19. . محمد على قصري، آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة2، ص:278.

20. النشرة الإحصائية الثلاثية، البنك المركزي الجزائري، رقم 42، جوان 2018، ص:26.

21. المنظمة العربية للصناعة والتعدين، التقرير الصناعي العربي -2009 2010، ص 83.

22. محمد عادل قصري، آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة2، 2018/2017، ص:159.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفون بن موسى بشير و آخرون، (2020)، الصناعة التحويلية كخيار إستراتيجي للتنويع الاقتصادي في الدول العربية " مع الإشارة الى حالة الجزائر - المغرب وتونس"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات : 34-45